ترجمة غير رسمية

تونس : أعضاء البرلمان الأوروبي يدعمون العودة إلى النظام الدستوري

أعضاء البرلمان الأوروبي يدعمون العودة إلى النظام الدستوري بالتفاوض والتشاور بشأنه بين جميع الجهات الفاعلة في المجتمع التونسي.

أدّى وفد من اللجنة الفرعية "حقوق الانسان" التابعة للبرلمان زيارة إلى تونس بين 22 و24 ماي 2022 للاطلاع على التحديات الديمقراطية الراهنة في البلاد في سياق يتّسم بأزمة سياسية واقتصادية حادّة وقبيل الاستفتاء المبرمج ليوم 25 جويلية القادم بشأن الاصلاح الدستوري.

ركّزت الزيارة التي دارت في إطار العلاقات المتميزة التي تربط الاتحاد الأوروبي بتونس بشكل خاص على القيم المشتركة بين الطرفين والمعترف بها كعناصر أساسية لهذه الشراكة.

أتيحت لأعضاء البرلمان الأوروبي الفرصة خلال هذه الزيارة للقاء عدد كبير من الجهات الفاعلة المؤسسية وممثلين عن المجتمع المدني التونسي خاصة منها منظمات الدفاع عن حقوق الانسان بما في ذلك حقوق المرأة وكذلك جمعيات نشطة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وقضاة وأكاديميين وخبراء في مسائل الهجرة ومكافحة الفساد إلى جانب ممثلين عن الأحزاب السياسية ومنظمات شبابية.

كما عُقدت اجتماعات مع نور الدين الطبوبي، الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل وسمير ماجول، رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ومحمد ياسين الجلاصي، رئيس النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وفتحي جرّاي، رئيس الهيئة المستقلة للوقاية من التعذيب وفاروق بوعسكر، رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والصادق بلعيد، الرّئيس المنسّق للهيئة الوطنية الاستشارية من أجل جمهورية جديدة التي تم بعثها بموجب المرسوم الصّادر يوم 19 ماي الماضي.

سلطت النقاشات الضوء أساسا على مسألة دولة القانون وبشكل خاص على حلّ مجلس النواب والمجلس الأعلى للقضاء والمخاطر المتصلة بتركيز السلطات وعلى مسألة الحوكمة الرشيدة بما في ذلك المرسوم الأخير المتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات وحلّ الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ودور الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني في الحوار الوطني وكذلك احترام الحقوق والحريات وحماية المكاسب الدستورية والهيئات المستقلة في هذا المجال.

خلال هذه الزيارة، تم التّعبير عن العديد من المخاوف من جهة بشأن المسار القائم الذي يركّز السلطات بين ايادي شخص واحد ولا يضمن أي سبل للطعن وبشأن المساس باستقلالية المؤسسات من جهة أخرى. "لا تواجه تونس وضعية من الانتهاكات لكنّ المنحى الاستبدادي للحكم يمثل تهديدا للمكاسب الدستورية التي حققتها البلاد." ولئن مازالت الجهات الفاعلة في المجتمع التونسي مقتنعة بأن الحوار الوطني الشامل هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة السياسية الرّاهنة فإنّ المرسوم الذي نصّ على إحداث لجنة وطنية استشارية من أجل جمهورية جديدة زاد في توتّر الجهات التي تطالب بحوار ومشاورات فعليّة في سياق اصلاح دستوري مستقبلي. علاوة على ذلك، لئن كانت مكافحة الفساد هدفا مشروعا فلا ينبغي استخدامها كشعار أو كسلاح سياسي.

أخيرا ذكّر الوفد بأن الشراكة التي تربط الاتحاد الأوروبي بتونس تتجذر في مجموعة من القيم وإذا كان من الضروري التمييز بين الوضع السياسي والوضع الاقتصادي في السياق الراهن، فلا بدّ أيضا من تعزيز الصلة بين التعاون والحقوق

الاقتصادية لدعم التونسيين كما لابدّ من الدّفاع عن القيم المشتركة للديمقراطية والحريات، والتفكير في ترتيبات جديدة بما فيها مبدأ المساءلة.

يتركّب وفد اللجنة الفرعية "حقوق الانسان" التابعة للبرلمان الأوروبي من رئيسة اللجنة الفرعية لحقوق الانسان، ماريا أرينا (بلجيكا) وأعضاء البرلمان مايكل غالر (ألمانيا) وأندريا كوزولينو (ايطاليا) وجاك ماديسون (استونيا) وكارول كاركسي (بولونيا).